مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٤٠٣

الجمعة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد دوغسيا نكونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد هيلير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد لولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسن
	اليابان	السيد كوداما

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/512)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-58487 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/512)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على دعوة السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ميس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يرد في الوثيقة S/2010/512.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد روجر ميس. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ميس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن تقرير للأمين العام الأول عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2010/512).

(تكلم بالفرنسية)

منذ وصولي إلى كينشاسا، قبل حوالي ثلاثة أشهر، وضعت لنفسي الأولوية العاجلة لتعزيز الحوار المستمر والبناء مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، اعترت فترة تأقلمي سلسلة من الحوادث الخطيرة في شرق البلد، وهي عمليات الاغتصاب الجماعي والهجمات في منطقتي كيبوا ومبوفي في مقاطعة كيفو الشمالية، والاعتداء المباشر على القاعدة التابعة للبعثة في كيرومبا، بكيفو الشمالية أيضا، فضلا عن التصاعد العام للعنف الذي يبعث على القلق.

لذلك، قضيت جزءا كبيرا من الأسابيع الأولى لي في الجزء الشرقي من البلد. ومع ذلك، أعتقد أن الحوار مع المسؤولين الحكوميين قد بدأ على أسس سليمة، على الرغم من أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأعتقد أن هذا المسعى بالغ الأهمية، للتنفيذ المرضي لعملياتنا الجارية، وخصوصا فيما يتعلق بالجهود المبذولة لحماية

السكان المدنيين والجهود الإنسانية، وكذلك لتنفيذ الأهداف الطويلة الأجل المرتبطة بجهود تحقيق الاستقرار والأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الهجمات المروعة التي وقعت في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس في كيفو الشمالية أكدت بوضوح أهمية حماية المدنيين، ووفرت عملية استعراض داخلية رئيسية لبرامجنا المتعلقة بأنشطة حماية التي تضطلع بها البعثة. وقد تلقى المجلس إحاطات إعلامية ومعلومات مستكملة من وكيل الأمين العام لوروا، والأمين العام المساعد كهاري، والممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم بشأن العديد من التدابير المحددة التي اتخذناها والمبادرات الجديدة لمعالجة أوجه القصور وتحسين فعاليتنا في هذا المجال وأستطيع أن أؤكد لكم أن هذا الاستعراض لن يكون نشاطا يجرى مرة واحدة فحسب في إطار زمني محدد.

كانت بعثة الأمم المتحدة في الماضي رائدة في استخدام العديد من الأساليب الجديدة المبتكرة لزيادة نطاق اتصالها وتأثيرها. ومع ذلك، نحن ملتزمون ببذل المزيد من الجهد. ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل جهودنا في ذلك الصدد.

ومع ذلك، ونظرا لما يبدو من تصاعد في العنف في كيفو الشمالية في تموز/يوليه وآب/أغسطس، اعتقدنا أيضا أنا وقائد القوة أنه من الأهمية بمكان تهيئة وضع عسكري أكثر وضوحا وفعالية. وفي ذلك الصدد، خططنا وأطلقنا عملية Shop Window في منطقة بينغا ووواليكاليه في الفترة من ١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، واشترك فيها حوالي ٧٥٠ جنديا تابعاً للبعثة. وعلى الرغم من أننا أبقينا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على اطلاع تام بهذه العملية، فقد كانت عملية قامت بها البعثة لوحدها، وهي العملية الأولى من نوعها منذ فترة طويلة جدا.

ومن بين الأهداف الأخرى، كان لدينا نية التحقق من حرية القيام بالعمليات التي يبدو أن العناصر المسلحة في المنطقة تتمتع بها، وبصفة عامة، التغيير الفوري لدينامية أعمال العنف. وتلقت العملية استحسانا كبيرا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة الحكومة، وأعتقد أنها حققت أهدافها الأساسية، على الأقل في الأجل القصير. ونحن عازمون على الاستمرار في تهيئة وضع عسكري أكثر فعالية، إذا ما سمحت الموارد ومهتمون بذلك وأنا أعتبر هذا عنصرا أساسيا في استراتيجية تحسين الأمن العام.

أود أن أشير إلى أن عدد القواعد المتقدمة التابعة للبعثة، المشار إليها كقواعد عمليات السرايا وقواعد العمليات المؤقتة، قد تضاعف كثيرا خلال السنة الماضية مع تحديدنا على نحو أفضل للمناطق العالية المخاطر. ولدينا حاليا أكثر من ٩٠ قاعدة من تلك القواعد، وهو المستوى الذي، بصراحة، وصل إن لم يكن قد فاق قدرتنا الحالية على تقديم الدعم. ونحن الآن في مرحلة حيث يتعين أن يتوازن عدد القواعد الجديدة مع عدد القواعد الأخرى التي يجري إغلاقها. وتشكل القدرة الإجمالية على النقل بطائرات الهليكوبتر عاملا حاسما في ذلك الحساب، مثله مثل حدود الميزانية.

ومع ذلك، يجب أن أكون صريحا بالتأكيد على أنه لا يمكن لجميع أنشطة البعثة تلك أن تكون الحل الكامل للمشاكل الأمنية في شرق البلد. فحجم المشكلة هائل.

وأفضل البيانات المتاحة، على سبيل المثال، تشير إلى ارتكاب أكثر من ١٥ ٠٠٠ عملية اغتصاب في العام الماضي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل الجماعات المسلحة في مناطق كثيرة مشتتة على نطاق واسع، ليس بالقرب من القرى والبلدات فحسب، ولكنها في الواقع

كثيرا ما تختلط مع السكان المدنيين أيضا. وفي تلك المنطقة الشاسعة – أكبر من مساحة أفغانستان – ليس من الممكن للبعثة ضمان الحماية الكاملة لجميع المدنيين. ويتطلب بلوغ ذلك الهدف مستويات أكبر بكثير من القوة والموارد. وفي ذلك السياق، تتحمل قوات الأمن الحكومية بطبيعة الحال المسؤولية الأولوية عن ضمان الأمن لشعب الكونغو.

ومع ذلك، لا بد أن أشير أيضا إلى أنه حتى العمليات العسكرية الجيدة ذات الأجل القصير لن تكون كافية وحدها لضمان الأمن في الأجل الطويل. إن التهديد الأساسي الذي تشكله الجماعات المسلحة يتطلب استراتيجية أوسع نطاقا، كما يتطلب تركيزنا المستمر. ويجب ألا تشمل هذه الاستراتيجية الضغط العسكري فحسب، ولكن أن تتجاوزه بقدر كبير إلى معالجة مجموعة شائكة من المسائل أيضا.

ويقوم تعاوننا التشغيلي مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس المشروطية التي تهدف إلى ضمان أن يتسق الدعم المقدم لعمليات القوات المسلحة مع احترام مبادئ حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن قادة القوات المسلحة يعتبرون بشكل متزايد أن العديد من جوانب تعاوننا تمثل عقبة يجب تجنبها، مما أسفر عن زيادة عمليات القوات المسلحة من جانب واحد دون تدخل أو دعم البعثة. وفي ذلك الصدد، ما فتئت أسعى لأغير طابع محادثتنا بشكل أساسي إلى محادثات بشأن الفرص بدلا من المشاكل.

والمسألة الرئيسية الأخرى هي عدم وجود دعم للكتائب المرابطة لمنع عودة القوى السلبية إلى المناطق التي تم تطهيرها. وما برح ذلك منذ فترة طويلة يمثل مجالا ينطوي على مشكلة، ونحن نعمل على معالجتها. إننا إذ ننفذ هذا الدعم الخاضع للمشروطية، فإنما نعزز جهودنا في مجال حقوق الإنسان، وقد نزيد بقدر كبير الفعالية العسكرية التي تستهدف الجماعات المسلحة وفي الوقت ذاته نحسن أيضا العلاقات عموما مع القوات المسلحة.

وتشمل المناقشة العامة للاستراتيجية في المستقبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية التركيز الرئيسي على إصلاح قطاع الأمن، الذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، من التدريب العسكري والعمليات العسكرية إلى نظم العدالة العسكرية والمدنية وتدريب الشرطة وإصلاحها. وتشارك البعثة في العديد من تلك المجالات، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين. وفي الواقع، قبل فترة لا تزيد على أسبوعين، أطلقت البعثة برنامجا تدريبيا مدته ستة أشهر لـ ٥٠٠ فرد الذين أدمجوا مؤخراً في الشرطة الوطنية الكونغولية بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

ولكن ذلك يمثل جزءا صغيرا من الجهد المطلوب. وقد طلبت منا الحكومة الكونغولية توسيع برامج التدريب بشكل كبير جدا، ونود أن نفعل ذلك. وسيتطلب ذلك زيادة كبيرة في الموارد من المانحين، وكذلك الأمم المتحدة، ونحن نرحب بكل أشكال الدعم. وإلى حد كبير، سيكون أحد العناصر الرئيسية هو توفير المعدات اللازمة لتدريب أفراد الشرطة ووحداتها هي سلطة لم يمنحها المجلس للبعثة.

وكما ذكرت، تظل نظم العدالة أيضاً مجالا هاما جدا في تيسير إحراز التقدم وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. والهدف الرئيسي في هذا الصدد هو إنهاء أي ثقافة للإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، يسعدني أن أنوه بالجهود الناجحة التي قامت بها القوات التابعة للبعثة بالتعاون مع مكتب المدعي العام العسكري في كيفو الشمالية لاعتقال ”المقدم“ مايلي، وهو أحد القادة الكبار المتورطين في حالات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس. كما أشيد بإلقاء القبض على كاليكست مباروشيمانا في أوروبا، بموجب مذكرة توقيف

من المحكمة الجنائية الدولية. وهذه خطوات مشجعة إلى الأمام، ولكنها تؤكد أيضا الحاجة المستمرة إلى تعزيز نظم العدالة العسكرية والمدنية.

وما فتئت أجري مناقشات مبكرة مع القادة الكونغوليين والشركاء في المجتمع الدولي بشأن كيفية تحسين حوارنا الشامل المتعلق بالمجالات البالغة الأهمية للتحسينات اللازمة في قطاع الأمن. وأنا مقتنع بأن من الممكن تحقيق تحسن كبير في عملية المشاورات الجارية في جميع تلك القطاعات - وآمل بالتركيز على البرامج الملموسة. ومع ذلك فإن هذا المجال، كما هو الحال مع العديد من المسائل الأخرى، سيتطلب المشاركة المستمرة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الدوليين خلال فترة طويلة من الزمن.

وهناك العديد من المجالات الأخرى ذات الصلة التي يجب معالجتها لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في شرق البلد وفي جميع أنحائه. ومن بينها مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، وهي مبعث قلق بالغ. وليست هناك حلول سهلة أو سريعة. إلا أن المطلوب بذل جهود متزامنة على عدد من الجبهات، بين أمور كثيرة أخرى، لدعم القدرات الكونغولية المحلية والجهود الدولية لإنشاء إطار تنظيمي مقبول لتجارة المعادن.

وإذ أتطلع إلى مستقبل البعثة والمنطقة، لابد لي، بالطبع، من الإشارة إلى الإجراءات الجديدة لإجراء تقييم مشترك مع السلطات الكونغولية للأوضاع الأمنية. ويسرني أن أقول إن العملية تمت بشكل جيد. والخلافات حول التفاصيل تمت مناقشتها وحلها، وكانت العملية ذاتها مفيدة في توفير آلية مؤسسية مستمرة للتعاون. وأجريت مناقشة صريحة مع مسؤولين كونغوليين بشأن الموضوع. ويمكنني أن أقول إن دائرة التقييم الأولي لا تشير إلى الحاجة إلى أي تعديلات كبيرة في نقاط انتشار البعثة أو مجالات تركيزها.

ولا بد لي أن أشير أيضاً إلى أن هناك أولوية جديدة وبالغة الأهمية للحكومة الكونغولية ولنا، وتتمثل في إجراء الانتخابات العامة المقرر لها تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والرئيس كابيلا وغيره من قادة الحكومة أوضحوا بشدة أن إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية هي أولوية كبرى. وأحرز قدر كبير من التقدم الملموس. ووافقت السلطات الوطنية والدولية على الميزانيات؛ واستكمل التخطيط الأولي للدعم اللوجيستي المطلوب من البعثة، وهناك عمليات مستمرة لقيد الناخبين وغير ذلك من الخطوات التحضيرية المبكرة.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم تماماً بالاضطلاع بدوره الضروري في توفير المساعدة الفنية وغيرها. ونحتاج إلى عمل آخر في المستقبل لإجراء الانتخابات المحلية اللاحقة المزمعة، والمستهدف لها الآن عام ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن الحصة التي ستدعمها الحكومة من ميزانية انتخابات ٢٠١١ أكبر بكثير من حصتها في الجولة الأولى للانتخابات الديمقراطية في عام ٢٠٠٦.

وأود الإشارة أيضاً إلى أنني شعرت بارتياح بالغ للتحسن في العلاقات الإقليمية. فهذه العلاقات ذات أهمية حاسمة لاستقرار المنطقة في المستقبل، وبالطبع، هناك تركيز خاص في الوقت الراهن على كيفية التعامل مع التهديد الرئيسي الذي يشكله جيش الرب للمقاومة في العديد من البلدان. وتلك أولوية مستمرة، وفي الواقع، أن آخر اجتماع على المستوى الوزاري عقد للتو في بانغي تحت الإشراف العام للاتحاد الأفريقي، وهو الاجتماع الذي شاركنا فيه. وأستطيع أن أؤكد للمجلس استعدادنا ورغبتنا في مواصلة دعم هذه الجهود الإقليمية.

وإذ أعرض هذه الملاحظات، فإنني لا أود بأي حال من الأحوال أن أقلل من نطاق وحجم التحديات التي تنتظرنا، وهي كبيرة. وكنت أؤمن دائماً أننا نستطيع مواجهتها وحلها بالإرادة الكافية والالتزام من جانب الحكومة الكونغولية والسكان، وبالدعم الكافي من المجتمع الدولي.

وبالنيابة عن البعثة، أستطيع أن أؤكد جازماً أننا نريد أن نقوم بدورنا، من حيث الأنشطة العسكرية المكثفة والحماية المدنية المعززة وبرامج تثبيت الاستقرار، والأنشطة التي تستهدف تلبية الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل. ولكننا نحتاج إلى الموارد والدعم السياسي اللازمين لتنفيذ تلك المهمة بالكامل. وسنطرح بكل صراحة ما نعتبرها متطلبات ميزانية أساسية، ونحن على استعداد لاستخدامها بأعلى درجات الفعالية الممكنة.

وطالما أن المجموعات المسلحة ما زالت نشطة، يتعين أن تمضي أنشطة حفظ السلام جنباً إلى جنب مع أنشطة بناء السلام ومع دعم الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي. ونأمل أنه من خلال الحكومة والشركاء الثنائيين معاً، سيتوفر الدعم المطلوب لكل مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عاد السلام إليها، ولكن ما زال سكانها ينتظرون عوائد السلام.

(تكلم بالفرنسية)

وحيث إنه قد أتيح لي الشرف للمثول أمام المجلس لأول مرة كممثل خاص للأمين العام، سأكون مخطئاً لو اختتمت بياني دون الإشادة بإنجازات من سبقوني، الذين ساعدوا جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عملية سلام طويلة ومضنية، وتمكنوا في مناسبات عدة من توجيه بعثة الأمم المتحدة بكل اقتدار خلال الأزمات المختلفة التي تخللت وجودها. لقد أعجبت كثيراً بالتزام وتفاني أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأيضاً بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والعمل الرائع الذي أنجزوه. وأنا، شخصياً، شهدت حجم الإسهام الذي قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إسهامات الوكالات المتخصصة، في عملية السلام وفي إجراء الانتخابات وفي تحقيق الهدف العام المتمثل في إحلال السلام والأمن في المنطقة. وقرار المجلس ١٩٢٥ (٢٠١٠) الذي غيّر اسم البعثة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة أخرى تحققت في إطار انتقالها إلى بعثة لبناء السلام. وأعتقد أنه يشكل أساساً متيناً لعملنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأنا لا تساورني أي أوهام بالنسبة لوعورة الطريق أمامنا. فالمشاكل كبيرة حجماً وتعقداً. ومع ذلك، ما زلت متفائلاً في الأساس، أنه بالإرادة والموارد الكافية يمكن، بل ويجب، أن يتحقق التقدم. ومن المهم أن نواصل السير على هذا المسار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميسي على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.